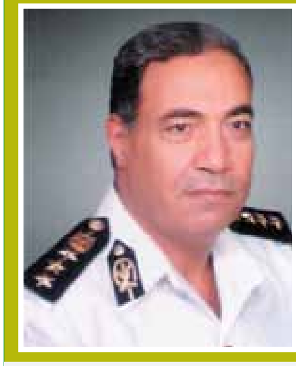
العنوان:	جرائم العصر
المصدر:	الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) - السعودية
المؤلف الرئيسي:	عيسى، مصطفى إبراهيم
المجلد/العدد:	مج 29, ع 340
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	سبتمبر / رمضان
الصفحات:	59 - 61
رقم MD:	490721
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	السرقة، الجريمة والمجرمون، الأجهزة الامنية، الجرائم الإلكترونية، العصر الحديث، العولمة، تكنولوجيا المعلومات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/490721

جرائم العصر



عميد/ مصطفى
إبراهيم عيسى*

أصبـح أمـن هذا الزمان مرتبطـاً بالعولمـة وأخواتها: الجات والخصخصة والانترنت... وغيرها. والعولمة مشكلة عالمية ذات تأثير سلبي على كيانات الدول، لأنها تعني بصفة عامة اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار حرية الأسـواق، وكأن الاقتصـاد العالـمي سـوق واحـدة مقسـمة إلـى مناطـق اقتصاديـة وليـس اقتصـاداً وطنيـاً مرتبطـاً بعلاقـات تجارية واستثمارية. ولذا فإن خضوع العالم إلى السوق العالمية يؤدي الى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدولة ..

وقد فرضت كلمة العولمة نفسها على هذا الزمان ومعها مصطلحات أخرى مثل الخصخصة والجات والشـبكة الدولية للمعلومات لتجعل مـن العالـم كلة قرية صغيـرة ولتواجه الدول تحديات على المسـتوى القومي .. وانعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، وتصبح أجهزة الشـرطه فى العالم كله وهي المنوط بها حفظ الأمن والنظام الداخلـي للدولـة مكلفـة بـأداء العديـد من المهـام وتحمـل كثير من



المسـؤوليات لمواجهـة الجماعـات الإرهابيـة المتطرفة والتـي أصبحـت تمتلـك قـدراً وافـراً مـن الإمكانات البشرية والمادية لا عهد لأجهزة الشرطه بها كما تعمل لحساب تلك الجماعات قوى مرتزقة مسلحة ومدربة تدريباً عالي المسـتوى، هذا إلى جانب مساندتهم من قبـل العديـد مـن العلمـاء ، وغالبـاً مـا ترتبط تلك الجماعـات فيمـا بينهـا بعلاقـات قويـه عبـر الدول لتدعيم قوتها وتعزيز سطوتها بالإضافة إلى الطفرة التـي حدثت في الاتصالات ونظـم المعلومات ما أدى فـي النهاية إلى تهديد الأمـن في العديد من الدول.

والسؤال هو: علامَ ترتكز العولمة..؟

بدأت العولمة على ثلاث ركائز أساسـية هي انتشـار المعلومـة واذابـة الحـدود بـين الـدول والتشـابه بين الجماعات والمؤسسـات والمجتمعـات، ثم زاد على هذه الركائز اتفاقية الجات والتي تهدف إلى خفض أسعار التعرفـة الجمركيـة وتعني ضمنيـاً السـماح للأموال والاستثمارات والسلع بالتنقل بحرية بين الدول..كما أن الفضائيات ووسائل الإعلام سمحوا بتحرير الكثير من القيم والأساليب المعيشية والمفاهيم، والأكثر من ذلك أن تلك المؤثرات قد غيرت من تفكير المجتمعات وبذلـك تثبـت الدول الكبـرى والتي لها أهـداف أنها تملك أدوات ووسـائل معلومات وإعلام وأنها تستطيع أن تفـرض ثقافتها وقيمها على الـدول الأخرى مما يسـتوجب أن نأخـذ حذرنـا ونعمـل علـى تحصـين

شبابنا وثقافتنا وخصوصياتنا من التشويه.

مخاطر العولمة

الجريمة في عصر العولمة ليس لها حدود لأن نشاط الجماعات المنظمة اتسع ويستخدم العنف للعمل على الإفساد الداخلي للدولة بهدف تحقيق النفع المادي مستخدماً أحدث التقنيات، ما يزيد العبء على الجهاز المنوط به حفظ الكيان الداخلي للدولة وهناك أربعة مجالات هامة لمواجهة مخاطر العولمة على الشرطة أن تواجهها لأن دورها لم يعد مجرد تنفيذ القوانين والمنع والردع:

أولاً: الحفاظ على الأوضاع الداخلية

مع تلاشي الحدود بين الدول تزداد الاختراقات الأمنية المتمثلة في الأقمار الصناعية والفضائيات من جانب وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات من جانب آخر حيث تجد أجهزة الأمن نفسها في مواجهة شرسة مع قوى خارجية تعمل جاهدة على ازالة كل من يعترض طريقها. وبالتالي انعكس ذلك على الأمن الداخلي خاصة في الدول النامية حيث زادت حدة البطالة وانتشر الفساد السياسي وهذا هو غرض مدبري ذلك النوع من الجريمة لكي يجدوا في مواطني تلك الدول الأرض الخصبة والبديل السريع لتجنيدهم ضمن مخططاتهم ما انعكس إيجاباً على تعاظم دور العصابات الإجرامية المنظمة.

ثانياً: مواجهة شراسه القوى الخارجية:

لا بد أن تواجه أجهزة الأمن شراسة القوى الخارجية التي زاد معدل اختراق عصاباتها للأمن الداخلي لكثير من دول العالم حيث لم تفرق جماعات الجريمة بين درجات الدول كمسرح لعملياتها.. حيث إن هدف تلك العمليات الإجرامية هو الربح كما هي الحال في تجارة المخدرات وغسل الأموال وسرقة الآثار وسرقة المعلومات عبر الحاسب الآلي.. وكذلك زعزعة الأمن الداخلي.

وقد استندت العصابات الدولية إلى الأساليب الحديثة والتدريب العالي الكفاءة الذي يمكنها من محاولة العمل على بسط نفوذها وقوتها.

ثالثاً: مواجهة زيادة المعلومات:

أدى التقدم المذهل في المجال الإعلامي ومجال الاتصالات الفضائية إلى التعرف الفوري على مجريات الأحداث الداخلية في كل أنحاء العالم فور وقوعها.. وبالتالي التعرف على حقيقة الأحداث الداخلية والخارجية ما جعل تقييم أداء الجهاز الشرطي في أي دولة محلاً للتقييم الخارجي واستتبع ذلك من جهاز الأمن البعد عن أساليب القمع والبطش والقهر واحترام حقوق الإنسان واحترام الفرد والحفاظ على كرامته.

رابعاً: مواجهة الجريمة الاقتصادية:

الجريمة الاقتصادية هي تلك الجريمة المتعلقة بالأموال والممتلكات والدخل الفردي والقومي وعمليات الاستيراد والتصدير والجمارك والضرائب والبورصة وكذلك الجرائم الهادفة إلى ضرب الكيان الاقتصادي للدولة وهدر الموارد الاقتصادية والبشرية وتهريب السلاح والاحتكار والمضاربة غير المشروعة. وعلى سبيل الحصر ساعدت العولمة على تغلغل هذه الجرائم في البلاد وزيادة انتشارها وهي: الجريمة المنظمة، وجرائم الارهاب، وجرائم الحاسوب

أولاً - الجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة هي تنظيم إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة ويضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفق نظام بالغ التعقيد والدقة لدرجة أنه يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطوراً وتقدماً كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية شرعوها لأنفسهم تفرض أحكاماً بالغة القسوة على من يخرج على قاموس الجماعة.. ويلتزم أفراد تلك الجماعة



في أداء أنشطتهم بخطط دقيقة مدروسة ويجنون من ورائها أرباحاً طائلة وتمتد آثار تلك الجريمة عبر الحدود الوطنية، وعلى ذلك فهناك فرق بين الجريمة المحلية والجريمة المنظمة، فالجريمة المحلية هي تلك التي ترتكب داخل حدود البلاد وكل أفرادها وضحاياها من مواطني تلك البلاد.. كما يوجد فرق بين الجريمة الدولية والجريمة المنظمة، فالجريمة الدولية هي تلك التي ترتكب بغرض الإخلال بقواعد القانون الدولي أو بالمصالح التي يحميها ذلك القانون ومقرر لها عقاب. واتساع نطاق الجريمة المنظمة يستوجب زيادة الإنفاق على الأجهزة الأمنية والعمل على تحديث أجهزتها الأمنية لكي تواكب التقنيات الحديثة المستخدمة من تلك الجماعات الإجرامية المنظمة.

ثانياً- جرائم الارهاب

هناك أوجه تشابه بين الإرهاب والجريمة المنظمة فكلاهما يميل إلى استخدام العنف ونشر الخوف والرعب في نفوس المواطنين والسلطة.. وأساليبهم واحدة في التمويل متمثلة في السرقة وتجارة المخدرات والأسلحة غسل الأموال لاحتياج كليهما إلى مصادر ثانية للدخل لكي يقوموا بمواصلة نشاطهم وكلاهما خطر جسيم على الأمن العام والنظام العام لأي دولة ويعوق مسيرة التنمية الاقتصادية لاعتماد كليهما على ثورة المعلومات والاتصالات لتنفيذ عملياتها والإرهابيون غالباً ما يسعون إلى زيادة عددهم، أما أعضاء الجريمة المنظمة فلا يهتمون بذلك لأن الجماعات الإرهابية لها دوافعها العقائدية التي تسعى لنشرها، أما الجريمة المنظمة فهي تهدف إلى الربح المادي، كما أن الجماعات الإرهابية تعترف غالباً بأفعالها، أما جماعات الجريمة فإنهم يدافعون عن أنفسهم بنفي أي دليل يثبت تورطهم.

ثالثاً- جرائم نظم المعلومات والحاسب الآلي

يمكن تعريفها بأنها كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية باستخدام تقنية المعلومات، ويمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات:

أ - الجرائم المتمثلة في اختراق الحاسب لتدمير البرامج والبيانات وهي أخطر أنواع الجرائم.



ب - الجرائم التي يتم فيها استغلال البيانات المخزنة على الحاسوب بشكل غير قانوني والحصول عليها عن طريق الهاكرز أو الكراكرز ، وكلاهما يعني اللص المعلوماتي.

ج- الجرائم التي تتم بالحاسب الآلي بشكل غير قانوني عن طريق الأفراد المرخص لهم باستخدام تلك الأجهزة وهم الموظفون والعاملون بمركز الحاسبات عقب ساعات العمل الرسمية.

د- جرائم الاحتيال المعلوماتي أو اساءة استخدام الحاسب الآلي والتلاعب في نظام المعالجة الإلكترونية للبيانات والمعلومات للحصول بغير وجه حق على أموال أو أصول أو خدمات.

هـ - جرائم تتمثل في فيروسات الكمبيوتر بغرض إتلاف المعلومات أو تدميرها بأساليب متعددة.

ونظراً للطبيعة الخاصة للجرائم الناتجة عن عصر العولمة والتي تتطلب حمايتها طبيعة خاصة ووسائل تأمينية ذات تقنية عالية، فإنه لا بد من وضع بعض امقترحات التي تساعد بإذن الله على الحد وتقليل التأثير السلبي لتلك الظاهرة على مجتمعاتنا وهي:

- تطوير كفاءة جهاز الشرطة وتدعيمه بالقدرات المختلفة والكفاءات العلمية والفنية ووسائل التقنية لمواجهة تحديات هذا القرن.
- الاهتمام بالبحث العلمي والتقني في مجال علوم الشرطة وإمداده وتزويده بالكثير من القدرات لمواجهة الجرائم الموجهة ضد الأمن.
- نشر الوعي الإعلامي الأمني لمواجهة ظاهرة العولمة لتبصير المواطنين بتطوير الجريمة.

وفي الختام لا بد من توجيه التحية إلى أجهزة الشرطة الزاخرة بالكوادر القادرة على مواكبة التطورات والتحديات وبأجهزة قادرة على مواجهة جرائم هذا العصر.

* وزارة الداخلية. جمهورية مصر العربية